مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة - (م.ح.إ.ح.ع)
E-ISSN: 2676-1599/ ISSN: 2507-7503
المجلد: 06. – العدد: 03 سنة: 2021
ص: من 769 إلى 796

الأدوار الاجتماعية والامنية والسياسية للعشائر العراقية بعد عام 2003

The social and security roles of the Iraqi clans after 2003

م.م/ رقية محمد محمود حمد الله*
وزارة الثقافة والسياحة والاثار/ العراق
rkia.ra770gg@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/16 - تاريخ القبول: 2021/10/02 - تاريخ النشر: 2021/12/27

الملخص:

تتميز العشائر العراقية على مدى العصور بأدوارها المختلفة، إذ انها على المستوى الاجتماعي يتمركز دورها في فض النزاعات بين افرادها واعادة الحقوق للأطراف ومعاقبة من يخالف قوانينها، بينما على المستوى الامني فبدأ التسليح العشائري يتعاظم إلى الحد الذي يمكن مقارنة مع ما تمتلكه القوة العسكرية في ظل غياب الدولة واجهزتها الامنية وانعدام القانون والرادع القانوني، اما على المستوى السياسي فان للعشائر دور مهم ومؤثر في العملية السياسية في ظل نظام التعددية الحزبية في العراق وشدة التنافس فيما بينهم وكل حزب همه الوحيد الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها، إذ أنه لم يعد المرشحون يفكرون بالفوز إلا عن طريق الدعم المباشر من عشائرهم، فاصبحت شيوخ العشائر تمارس دور الوساطة بين القيادات السياسية وابناءها.

*المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: المجتمع؛ الامن؛ السياسة ؛ العشيرة؛ السلطة.

Abstract:

Iraqi clans are distinguished by their different roles, as on the social level their role is centered in settling disputes between their members, restoring rights to the parties and punishing those who violate their laws, while on the security level, clan armament began to increase to the extent that it can be compared with what the military force possesses in the absence of the state and its security services And the absence of law and legal deterrence. On the last political level, the clans have an important and influential role in the political process in light of the multi-party system in Iraq and the intensity of competition among them, and each party is only concerned with access to power and retaining it, as the candidates no longer think of winning except through Direct support from their clans, so the sheikhs of the clans practice the role of mediation between political leaders and their sons.

Keywords: Society; security; politics; clan; Power

مقدمة:

ان العراق موطن لحوالي(150) قبيلة تتكون من ما يقارب (2000) عشيرة بأحجام وتأثيرات متفاوتة واكبر قبيلة يبلغ عددها اكثر من مليون شخص، إذ ان (75%) من مجموع السكان الذي يبلغ عدده ما يقارب (40) مليون نسمة هم اعضاء في القبيلة او تربطهم صلة قرابة، وان العشائر العراقية لها دور بارزا وتأثيرا مهما في الاوضاع الاجتماعية والسياسية على مدى العصور، إذ يشكل النظام القبلي والعشائري البنية الاساسية في المجتمع العراقي، إلا ان التغييرات

التي شهدتها البلاد بعد عام 2003 اثرت على المجتمع بوجه عام وعلى العشائر بوجه الخصوص، وبالرغم من هذه التغييرات استطاعت الزعامات العشائرية ان تحافظ على مكانتها المتميزة في المجتمع مستغلة الازمات والاضطرابات والتوترات السياسية وضعف سلطة القانون.

الامر الذي فسح المجال ليكون لها دور اساسي في المجتمع حتى اصبح العرف العشائري مصدر من مصادر الفصل في الحكم بين الجرائم التي تحصل في المجتمع، في الوقت الذي انعدم الامن في البلاد فبدأ الافراد يبحثون عمن يوفر لهم الحماية وحفظ الامن والاستقرار في المجتمع، فكانت العشائر اهلاً للمسؤولية لتحمي افرادها بما تمتلكه من اسلحة ثقيلة بكافة انواعها حتى باتت تهدد الامن الوطني إذا ارادت الحكومة تنفيذ امر معين او التدخل لإجراء معين في منطقة عشائرية، إذ سيكون رد الفعل المقابل رداً عسكرياً، ولم يكتفي الامر لهذا الحد بل انها اصبح لها دور سياسي حتى وصلت إلى مصدر القرار.

وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول دور العشيرة في بناء المجتمع العراقي، اما المبحث الثاني تناول دور التسليح العشائري وتأثيره على الامن العام ، في حين تناول المبحث الثالث الدور السياسي للعشيرة العراقية بعد عام 2003.

أهمية البحث:

وتكمن اهمية البحث في أبراز الدور الاجتماعي والامني والسياسي للعشائر العراقية بعد عام 2003 وذلك لقلة الدراسات العلمية فيها وان ما توفر من

مصادر لم تكن متخصصة في هذه الجوانب، والرغبة في تزويد الباحثين معلومات عن هذا الموضوع.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من أن العشائر العراقية لها دور اقوى من سلطة القانون بعد عام 2003 .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان غياب الدولة واجهزتها الامنية وانعدام القانون والرادع القانوني، الامر الذي فسح المجال لترسيخ دور العشائر العراقية في الاوضاع الاجتماعية والامنية والسياسية للبلاد.

منهجية البحث:

لقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع منهجين اساسين هما:

المنهج التاريخي لبيان الادوار السياسية للعشائر بالقدم، والمنهج الوصفي التحليلي لكون هذا المنهج يحاول الاجابة على الدور الاجتماعي والامني والسياسي للعشائر العراقية.

المبحث الأول: دور العشيرة في بناء المجتمع العراقي

تتميز بنية المجتمع العراقي بالطابع العشائري لمكوناته، إذ ان العشيرة هي مجموعة من الافراد ينتمون إلى نسب واحد يرجع إلى جد أعلى، وتتكون من عدة أفخاذ أو من عدة عوائل، وغالباً ما يسكن أفراد العشيرة موطناً مشتركاً واحداً ولهم لهجة واحدة وثقافة ومتميزة، وتعد العشيرة المكون الرئيسي للقبيلة

فتحالف عدة عشائر تتكون القبيلة، ولابد ان تتكون العشيرة من نسب واحد بعكس القبيلة، إذ ان الاخيرة قد تتكون من عدة عشائر من انساب واحدة أو من انساب مختلفة الجد، والعشيرة في هذا المجتمع لها جذور قحطانية وعدنانية تنحدر من الجزيرة العربية، فالعراق وبلاد الشام امتدادان طبيعيان لجزيرة العرب[1].

وقد فرضت العشائر العراقية ذاتها كمؤسسة اجتماعية وكيان خاص مستقل لها اعتبارها وثقلها في موازين السطوة والقوة والتأثير على المستويات كافة، فأكان للعشيرة دور بارزا خلال الحكومات المتعاقبة في حفظ الامن والنظام وحماية الحقوق والارواح والممتلكات الخاصة والعامة، ويأتي هذا الدور لما تميزت به من العادات والتقاليد والقيم الموروثة ، الامر الذي جعلها الفاعل الاقوى على الساحة الاجتماعية والتحكم بصياغة العلاقات الاجتماعية والسياسية معاً ، لكونها توفر الدعم والامان من المخاطر الداخلية والخارجية وكذلك اسهامها في الضبط الاجتماعي الذي يتضح عبر التزام افرادها بأعراف وتقاليد العشيرة لاسيما في ظل غياب دور الحكومة [2].

إلا ان بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 ظهر للعشائر السائدة فيه تصنيفات غير صحيحة وغير دقيقة ، إذ انه تم استعمال بعض التسميات لهذه

---

[1] عبد الواحد مشعل عبد، بنية القبيلة والتغيرات التي طرأت عليها- بحث انثروبولوجي عن النظام القبلي في محافظة الانبار-، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العراق، العدد101، 2012، ص695، وكذلك:
Hosham Dawod,The Sunni tribes in Iraq: between local power, the international coalition and the Islamic State, Norwegian Peacebuilding Resource Center, Norway 2015,p.3.

[2] مشعل خالد متعب الهذال، العشائر ودورها في بناء المجتمع والدولة، شبكة اخبار العراق، 2018، مقال على الموقع الالكتروني،http://aliraqnews.com ، تاريخ الاطلاع 2021/6/25

العشائر حسب التوزيع الجغرافي مثل (العشائر الغربية) على العشائر التي تسكن في محافظات (كركوك، ديالى، الانبار، صلاح الدين، نينوى) و(عشائر الفرات الأوسط) على العشائر التي تقطن في محافظات (بابل، كربلاء، النجف، المثنى القادسية) و(عشائر الجنوب) على العشائر في(واسط، ذي قار، ميسان البصرة) وكذلك تم استعمال مصطلحات اخرى مثل (العشائر السنية) و(العشائر الشيعية)، وهذان التقسيمان غير صحيحان وذلك لسببين، الاول هو ان اغلب عشائر العراق فيها فروع تتبع المذهب السني، تقطن في مناطق شمال وغرب العراق، وفروع اخرى تتبع المذهب الشيعي، تسكن في مناطق جنوب ووسط العراق، والسبب الاخير هو ان تسمية العشائر بهكذا مسميات يعود لمآرب مخفية تكاد تهدف إلى طمس الهوية العربية عن هذه العشائر، وحصر هويتها بالمذهب الديني الذي تتبعه والتقسيمات المناطقية، وبالرغم من الحس الطائفي الذي سائدة في هذا المجتمع، استطاعت اغلب العشائر ان تتمسك بدورها التقليدي في المستويات كافة[3].

وكذلك مر العراق خلال الاعوام الاخيرة بظروف استثنائية اخرى كان لها الدور المؤثر في فقدان الضوابط الاجتماعية فان الأزمات والاضطرابات وسيطرة الاحتلال الامريكي على مقاليد الحكم وانهيار المنظومة السياسية والمعارك وحالات الخراب والدمار التي حصلت عبر العمليات العسكرية، كل ذلك كانت عوامل اساسية في هدم النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع ، مما ادى إلى نشوب النزاعات والصراعات بين افراد المجتمع ، وكذلك ارتفاع نسبة الجرائم

[3] واثق السعدون، الادوار السياسية للعشائر العربية في العراق المعاصر، مركز الدراسات الشرق الاوسط، انقرة، العدد221، 2018، ص5.

كالقتل والخطف والسرقة والتهريب والنصب وغيرها من الجرائم التي كان هدفها الحصول على المال في ظل غياب القانون أو قواعد الضبط الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على منع وقوع الجرائم والنزاعات او على الاقل الحد منها [4].

وهذا بدوره قد جعل الحكومة غير قادرة بمفردها على حل جميع المشاكل التي تحول دون تحقيق ازدهارها الشامل ونهضتها الحقيقية، فقد اخذ الكثير من الافراد يبحثون عمن يوفر لهم الحماية وحفظ الامن والاستقرار في المجتمع فكان الخيار هو الرجوع إلى المؤسسات التقليدية(العشائر، الطائفة، الأثنية) فالبعض منهم لجأ إلى المرجعية الدينية والبعض الاخر منهم لجأ إلى العشيرة او الأحزاب السياسية او منظمات المجتمع المدني او حقوق الانسان.

فالعشيرة في عصرنا الحالي تعد من أهم الركائز الرئيسة التي تسيطر على المشهد الاجتماعي والسياسي وقد انعكس دورها هذا بشكل واضح في حماية افراد المجتمع ومساندة الدولة في المجالات كافة وكذلك عملت على توثيق الروابط الاجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع لما لها من مكانة قوية في نفوس افراداها، إذ انها عززت بعض القيم والاعراف والعادات التي من خلالها تحمي وتحافظ على حياة الافراد، وكذلك مارست دور اساسي في حقن الكثير من الدماء وحفظ الحقوق للجميع وعملت على توحيدهم من اجل حفظ النظام العشائري من الانهيار وايضاً كان لها دور بارزاً في إطفاء النزاعات التي تحدث بين افراد العشيرة الواحدة او بين العشائر الاخرى، وذلك عبر تطبيقها القانون العشائري الذي يسمى بـ(السانية) الذي لا يستطيع اي فرد من الافراد الخروج

[4] علاء محمد ناجي، الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي، شبكة النبأ،2017، مقال على الموقع الالكتروني،https://annabaa.org/arabic/studies ، تاريخ الاطلاع 2021/6/30

عنه، فالعشيرة تحاول اعادة الامور كما هي في السابق زيادة على ضمان حقوق وحريات الافراد، وقد تكون هذه القوانين بين افراد العشيرة الواحدة او بين عدة عشائر متفق عليها حول تطبيق العقوبات الرادعة بحق المجرم الذي يخالفها وقد ساهم القانون العشائري في حل الكثير من المشاكل بطرق سليمة وكذلك ساهم في الحد من الاخطار التي قد تؤثر في استقرار وامن المجتمع وعمل على حفظ السلم والامن داخل المجتمع[5].

وفي العقد الاخير استمرت النزاعات والاعراف العشائرية التي اصبحت منتشرة بشكل واسع مستغلة ضعف دور الحكومة الخجول، فان عادة الاحتكام لشيخ العشيرة لحل النزاعات السائدة ليست حديثة العهد، بل يعود جذور هذا الامر إلى بداية تحول الانسان إلى العيش في الجماعات، ولم تتطور الاحكام العشائرية الا على نطاق محدود، وحتى عندما دخلت مبادى الاديان وسعت إلى تنظيم حياة الافراد لم يتم أعادت صياغة كل الاعراف العشائرية وانما البعض منها لكي تتماشى معها، فالأكثر منها باقٍ، والاكثر ضرراً يتوسع، ولازالت اغلب العشائر تحكم بتهجير شخص من ارضه اذا ارتكب فعلاً معيباً.

وامتدت هذه العادات في هذه البلاد حتى انتقلت من الريف إلى المدينة، فصار الشخص المعتدى على احد افراد العشيرة الاخرى، يخرج من بيته ويرضخ هو وعشيرته لمطالب العشيرة المعتدى عليها، لاسيما اذا كانت الاخيرة ذات نفوذ واسع ولديها خزين من السلاح المدمر، وان مثل هذه العشائر تقوم بكتابة عبارة (مطلوب عشائرياً) على جدار بيت الشخص المعني، ولم يتوقف هذا الامر عند

[5] علاء محمد ناجي و طالب عبد الكريم، الدور الاجتماعي للعشيرة في العراق بعد عام (2003)، مجلة جامعة بابل ، كلية العلوم الانسانية، العراق، المجلد 25، العدد2،2017، ص1133-1135.

هذا الحد بل امتد ذلك حتى على ابواب المؤسسات الحكومية، وكذلك امتدت سلطة القبيلة وسطوتها إلى الموت، إذ ان بعض العشائر وصل الحد بها ان تكتب عبارة (مطلوب عشائرياً) على احد القبور[6].

كما تسعى العشائر العراقية بهدف حقن الدماء بين القبيلتين والتراضي وسد الطريق أمام المشاحنات والخلافات في المستقبل إلى تطبيق عرف يقضي بتزويج امرأة من قبيلة إلى رجل في قبيلة أخرى، وهو ما يسمى بـ(زواج الفصلية) او (زواج الدية)، والمرأة الفصلية تكون ضحية زواج الدم، الذي ينص على تزويج إحدى بنات العشيرة المعتدية إلى الشخص المعتدى عليه او أحد أقاربه تحت مسمى (الثأر)، إذ ان هذا العرف مازال منتشراً في بعض مناطق العراق على اختلاف عاداته العشائرية من الجنوب والوسط حتى الشمال ، كما ان هناك عرف عشائري اخر يسمى (النهوة) الذي يقضي بمنع الفتاة من الزواج برجل غريب عن العشيرة، ووفق هذا العرف فإن ابن عم او عم الفتاة (ينهي) على الفتاة، أي بمعنى إنه يمنعها من الزواج بشخص آخر غيره حتى لو اطلب الامر ان تبقى بدون زواج مدى الحياة[7].

وإلى جانب هذه الاعراف هناك عرف شائع في الوقت الحالي هو ما يسمى بـ(الدكة العشائرية)، وهي عرف يتلخص بإقدام مسلحين ينتمون لعشيرة ما على تهديد عائلة من عشيرة أخرى عبر عملية إطلاق نار او إلقاء قنبلة يدوية على دار المعني، بهدف التحذير لدفعة للتفاوض لتسوية الخلاف، وفي حال عدم موافقة

---

[6] جمال عبد الرحيم، تضخم النفوذ القبلي: العراق كله "مطلوب عشائرياً " السفير العربي، البحرين،2019، مقال على الموقع الالكتروني، https://assafirarabi.com/ar/25863/2019/05/30/، تاريخ الاطلاع2021/8/13

[7] United Nations High Commissioner for Refugees,Tribal Conflict Resolation in Iraq,2018,on the link: https://www.refworld.org/pdfid/, Date of visit 2021/8/15

الطرف المطلوب تتطور الأمور لتؤدي إلى المواجهة وسقوط ضحايا من كلا الطرفين، إلا ان القضاء العراقي عالج هذه الظاهرة عبر تشريع قانون يمنع انتشارها في البلاد، إلا ان هذه القانون لم تطبقه اغلب العشائر بحكم قوتها وسطوتها التي تفوق سلطة القانون[8].

المبحث الثاني: دور التسليح العشائري وتأثيره على الامن العام

ان العشائر العراقية كانت ولازالت تؤدي دوراً موازياً للحكومة فكلما ضعفت سلطة الحكومة زادت قوة العشيرة وسطوتها ولاسيما في اوقات الحروب والازمات، بينما تتراجع قوة الاخيرة في اوقات السلم والاستقرار وفرض سيطرة القانون، وبالرغم من ان العشيرة تشكل وحدة اجتماعية قائمة وفاعلة وتتميز بشخصيتها المعنوية على الساحة الاجتماعية في البلاد، إلا ان هذا النفوذ الاجتماعي والثقل السياسي يقترن باستعمال السلاح، فان انهيار المنظومة السياسية وعدم قدرتها على اداء وظائفها أدى إلى انتشار الجيوش القبلية المرتبطة بالفوضى الأمنية، وبالمقابل تصدعت بنية الدولة العراقية[9].

وهذا ما كان واضحاً بعد الاحتلال الامريكي للعراق وسقوط النظام السابق (صدام حسين) الذي أدى إلى حالة اضطراب وفوضى سادت البلاد، لاسيما بعد حل جميع الاجهزة الامنية من قبل الحاكم الامريكي (بريمر)، فقد اصبحت حدود العراق مفتوحة على مصراعيها مما ادى إلى دخول اعداد هائلة

[8] عمر الجنابي، الدكة والنهوة والفصلية..أعراف عشائرية تهدد نسيج المجتمع العراقي، الخليج أونلاين، مقال على الموقع الالكتروني،https://alkhaleejonline.net/ ، تاريخ الاطلاع 2021/8/13

[9] رياض هاني بهار، الجيوش العشائرية في العراق وخطرها على الامن العراقي، مؤسسة شفق للثقافة والاعلام، 2020، مقال على الموقع الالكتروني،https://shafaq.com/ar/ ، تاريخ الاطلاع 2021/7/1

من القتلة واللصوص والمجرمين، الامر الذي دفع المواطن العراقي للجوء لعشيرته للاحتماء بها في ظل غياب قانون يحميه، فقد برز دور العشيرة عن طريق تشكيل تجمعات مؤلفة من ابناء العشائر لحماية مناطقهم من اللصوص والعابثين والوقوف يداً واحدة في وجه الجماعات المسلحة والفتنة الطائفية التي ظهرت على مسرح الاحداث [10].

وان دور القبائل والعشائر العراقية اصبح اكثر اتساعاً من حيث حجمها واستحواذها على الاسلحة الثقيلة لاسيما عشائر الجنوب وعشائر الفرات الاوسط، إذ انها بين مدة واخرى تستعرض قوتها ومقدار الاسلحة التي تمتلكها عبر ما يسمى (العراضة) وهي تعد احدى العادات العشائرية التي يحدث فيها استعراض افراد العشيرة المسلحين مع العشيرة الاخرى ، فبدأ التسليح العشائري يتعاظم إلى الحد الذي يمكن مقارنة مع ما تمتلكه القوة العسكرية فبات الامن الوطني مهدد إذا ارادت الحكومة تنفيذ امر معين او التدخل لاجراء معين في منطقة عشائرية، إذ سيكون رد الفعل المقابل رداً عسكرياً بحكم ما تملكه تلك القبائل والعشائر من اسلحة ضخمة وذات نوعية من ناحية العيارات والقدرة التدميرية العالية (كالهاونات والصواريخ والرشاشات الثقيلة) فان هذه الاسلحة لم توصف بانها شخصية لمواجهة الخطر الذي قد تتعرض له بل انها اقرب إلى منظومة أسلحة الفوج او اللواء في حالة الهجوم او الدفـاع وان الفئات العمرية التي تستعمل هذه الاسلحة تكون غير مدربة او مؤهلة لهذا الامر مما يعرض الاخرين للخطر ولا يمكن منع هذه الممارسات لكونها نابعة من

[10] محمد جميل احمد، التغير البنائي للعشيرة لمرحلة ما بعد داعش- دراسة انثروبولوجية في مدينة بغداد-، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة المستنصرية، المجلد 47، العدد2، 2020، ص102-103.

عقل جمعي يتمثل بالقبيلة او العشيرة وان منعها يعد بمثابة انتقاص من قيمة تلك العشيرة وفق العرف العشائري السائد في الوقت الحال.

وان ضخامة هذا التسليح جعل الاحكام القانونية الصادرة من المحاكم على الاشخاص تتسم بالركاكة لعدم امكانية تنفيذها لان القوة المسلحة العشائرية ستتحول لتكون قوة لحماية الشخص المطلوب قانوناً ولم يكتفي هذا الامر إلى هذا الحد بل إلى ابعد من ذلك، إذ ان حتى في المنازعات العشائرية لاسيما في محافظات البصرة والعمارة والناصرية لم يعد الاحتكام للجاه او المنطق او الحل العشائري قائماً، إذ طالما وقعت مشكلة يتصاعد الرصاص بمختلف اشكاله دون اتاحة الفرصة إلى الحل العقلاني بعيد عن استعمال الاسلحة[11].

وان الدوافع التي ادت إلى انتشار التسلح العشائري بعد عام 2003 هي تعود إلى الوضع الامني المنفلت وغياب الدولة واجهزتها الامنية وانعدام القانون والرادع القانوني، الامر الذي جعل المواطن يلجئ إلى حمل السلاح لحماية نفسه وعائلته وممتلكاته وان السلاح وحدة لم يكون ذو فائدة إذا لم ينتمي إلى العشيرة، كما ان بعد السقوط اصبح العرف العشائري هو السائد وذلك لتراجع الادوات والضوابط القانونية في حل النزاع الحاصل، وهذا الامر يحتاج ان يكون الفرد ناشط في عشيرته عبر التسلح ليكون عنصر قوة مضاف للعشيرة. وان الذي دفع العشيرة بالاحتفاظ بكميات كبيرة من الاسلحة هو الانتشار الواسع للأسلحة المعروضة للبيع او حتى الاستيلاء عليها وذلك بسبب ضعف الاجهزة

[11] حسن سلمان خليفة البيضاني، ضبط سلاح القبائل والعشائر العراقية الدوافع-الأساليب- النظرة المستقبلية، مجلة حمورابي، مركز حراب للدراسات والبحوث، العراق، العدد35،2020، ص73.

الامنية، كما ساهم ارتفاع المستوى المعيشي في شراء الاسلحة مقارنة عما كان عليه سابقاً لاسيما في ظل الحصار إذ كان يصعب على الطبقات الفقيرة حتى شراء الاسلحة البسيطة، وساهم ايضاً الانتشار غير المتوقع للميلشيات والمجاميع المسلحة في بعض المناطق والتي فرضت قوتها على المجتمع في ان العشائر ان تدفع ابنائها لحمل السلاح للوقوف بوجها التي لا رادع امني يمنعها من ممارساتها الوحشية على المواطنين العزل[12].

المبحث الثالث: الدور السياسي للعشيرة العراقية بعد عام 2003

ان دور السياسي للعشائر العراقية يعود إلى ما قبل قيام الدولة، ويتراوح دورها ما بين الظهور والغياب، وبحسب طبيعة الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد، وكان ابرز الادوار التي قامت بها العشائر العراقية هي اشتراكها مع رجال الدين بحدث تأريخي يسمى بـ(ثورة العشرين)، حين رفع شعار (إخراج الكافر الاجنبي من البلاد) ضد القوات البريطانية التي احتلت البلاد عام 1917، كذلك ساهمت العشائر بترسيخ الحس الوطني لدى افرادها في ذلك الامر[13].

إلا ان خلال فترة السبعينات تعرض النفوذ العشائري إلى إجراءات تحجيم وتقليص العادات العشائرية، فقد قررت الحكومة العراقية برئاسة حزب البعث العربي الاشتراكي منع المواطنين الإفصاح عن ألقابهم او التداول بها وذلك من اجل عدم افساح المجال لأي سلطة اخرى في منافسته، ظناً من الحكومة انها ستساهم في انحسار تأثير الانتماء العشائري على ولاء الفرد العراقي إلا ان هذا الوضع لم يستمر طويلاً، فعندما دخل العراق في حرب مع ايران

[12] حسن سلمان خليفة البيضاني، مصدر سبق ذكره، ص71.

[13] جمال عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره.

عام 1980، وضفت السلطة السياسية العشائر في رص الصفوف الداخلية والاسهام في الجهد العسكري، وإلى جانب ذلك كان للعشائر دور اخر عندما دخل الجيش العراقي إلى الكويت عام1991، فقد كان لها موقف بطولي اعاد لها دورها البارز في الحياة السياسية ، ليس في صنع القرار المباشر، ولكن بحكم قربها من السلطة السياسية، وزج ابنائها في المنظومة الأمنية في تشكيلاتها كافة التي دعمت النظام في هذه المرحلة[14].

وبعد سقوط النظام السابق (صدام حسين) تبدلت مكانة شيوخ العشائر المقربين منة فالكثير من الشيوخ العشائر الذين كانوا يتمتعون بالقوة والنفوذ تم اعتقالهم من قبل القوات الامريكية او من قبل فرق الموت والميليشيات التي انتشرت في البلاد بعد الاحتلال الامريكي، إلا ان العشائر حاولت استعادة دورها في الساحة السياسية عبر تشكيل اتحادات وجمعيات وهيئات، وبالرغم من ذلك ان استعانة السلطة السياسية بشيوخ العشائر كانت قليلة جداً وفي حالات نادرة مثلاً تم اختيار(المهندس غازي الياورو) اول رئيس للعراق بعد عام 2003 (عمه شيخ عشيرة شمّر الجربا)، وكذلك تم تعين شيخ عشيرة الجنابيين (عدنان الجنابي) كأول وزير في الحكومة العراقية المؤقتة بعد عام2003، لكنه استقال في شهر كانون الاول من عام 2005 احتجاجاً على اعتقاله من قبل المحتل[15].

---

(14) HusseinD. Hassan, Iraq:Tribal Structure, Social, and Political Activities, CRS Report for Congress,2008,p.3.

(15) العراق بعد الحشد العسكري- المشهد السني الجديد-، تقرير الشرق الأوسط رقم 74-30 نيسان، 2008، ص9.

ففي انتخابات عام 2004 تمثل دور شيوخ العشائر بالوساطة بين السياسيين وأبناء العشائر من اجل تذليل الصعوبات والتحديات والحصول على بعض الامتيازات المادية والمعنوية، بينما البعض الاخر استغل مركزه في العشيرة للتقرب من الحكومة والاستفادة منها في ترصيد الاموال اللازمة لبناء مدارس ومستشفيات وتقديم الخدمات للمنطقة، اما البعض منهم انضموا للأحزاب السياسية باسم العشيرة واستغلوا ابناء العشيرة في دعمهم للانتخابات التشريعية سواء في مجلس المحافظات او مجلس النواب، عبر الوعود التي قطعوها على انفسهم بانهم سوف يوفرون فرص عمل لأبناء عشيرتهم ويقدمون الخدمات للمنطقة التي يسكنون فيها.

اثار هذا الامر بعض افراد العشيرة من سلوك بعض الوجهاء والشيوخ الذين بدأوا يتجهون إلى الندوات والمؤتمرات الحزبية من اجل تحقيق مصالحهم على حساب افراد العشيرة تاركين قيم وسنن العشائر، فأصبحت اللافتات الانتخابية تسجل باسم العشائر حتى اسماء المرشحين تحظى بدعم عشائرها وهذا ما كان يدور في جميع المناطق العراقية، مما ادى إلى جعل العلاقة غير مستقرة بين افراد العشيرة وشيوخهم وذلك لعدم وفاء المرشحين باتجاه المنطقة من الناحية الامنية او الخدمية، إذ مازالت هذه المناطق تعاني من تردي الخدمات السيئة والخروقات الامنية[16].

لكن بعض القيادات العشائرية في الفرات الاوسط والجنوب استطاعت ان تعيد مكانتها واستعادة الثقة بين ابناء عشيرتها عبر التخادم مع الاحزاب

[16] محمد جميل احمد، مصدر سبق ذكره، ص109.

والتيارات الدينية التي انتشرت في العراق بعد الغزو الامريكي، فمن جانب كانت هذه الاحزاب بحاجة لدعم تلك القيادات العشائرية لتوسيع قاعدتها الشعبية في الشارع ومن جانب اخر كانت تلك القيادات بحاجة ايضاً لدعم تلك الاحزاب والتيارات من اجل استعادة نفوذها التقليدي.

إذ ان من خلال هذا الامر حصل زعماء العشائر على مناصب وزارية ومقاعد نيابية واصبح لهم شأن سياسي مهم وكذلك اعتمدت القوات الامريكية على العشائر الغربية لمواجهة تنظيم القاعدة الارهابي الذي كان متمركز في تلك المحافظات لاسيما الانبار وشكلت تنظيمين مسلحين عبر تسليح عشائر هذه المحافظة وتقديم لهما الدعم المادي والمعنوي وهذان التنظيمان هما (صحوة العراق) الذي سمي فيما بعد بـ(أبناء العراق) و(مجالس الانقاذ) وساهم هذان التنظيمان في القضاء على تنظيم القاعدة الذي كان سائد في تلك المحافظة[17].

وفي عام 2008 تم تشكيل (مجالس الاسناد) العشائرية لضبط الامن في ظل ضعف الاجهزة الامنية وتزايد العمليات الارهابية، إذ ان الحكومة لجأت إلى العشائر للحصول على دعمها في هذا المجال، حتى وصل عدد مجالس الاسناد إلى (242) مجلساً عام 2010 تضم حوالي (6480) من شيوخ العشائر من جميع المحافظات العراقية.

إلا ان هذه المجالس كانت محط رفض من قبل البعض والبعض الاخر كان مؤيد لها إذ ان رئيس الوزراء الاسبق (نوري المالكي) وحزبه (الدعوة) كان الداعم الاول لهذه المجالس مالياً وسياسياً، لكن الجهات السياسية الشيعية

[17] ملهم الملائكة، قبائل العراق- دور حاسم في قيام الدولة الحديثة، قناة DW الالمانية، متاح على الموقع الالكتروني، https://www.dw.com/ar/ , تاريخ الاطلاع 2021/7/3

من غير حزبه عارضوا هذا الامر لاسيما في محافظات الفرات الاوسط والجنوب وحتى التيار الصدري رفضها بشدة وعدوها توظيفاً لأموال الدولة من اجل كسب تأييد شيوخ ووجهاء العشائر واصواتهم الانتخابية لجانب المالكي وحزبه.

لذلك في عام 2015 قرر رئيس الوزراء الاسبق (حيدر العبادي) الغاء مجالس الاسناد في المحافظات الجنوبية والوسطى بسبب الازمة الاقتصادية التي مر بها البلاد نتيجة انخفاض اسعار النفط والحرب على داعش وكذلك لعدم الحاجة اليها في ضبط الامن في هذه المحافظات[18].

وحتى في اقليم كردستان العراق، فقد لعبت القبائل دورا بارزا ومحوريا وقد قاد زعماء القبائل الكردية حركات التمرد ونقلوها إلى ثورة وطنية تتبنى مشروع إقامة دولة كردية ضمن اقليم كردستان، وكذلك ظهور حركات جديدة مناهضة كحركة التغيير او (غوران).

ومن اهم العشائر الكردية، هي عشيرة (الجاف) التي تسكن في محافظة السليمانية، وعشيرة (بلباس) التي تعد من العشائر الكبيرة وتقطن في اربيل وسليمانية، و(الزيبار) وتقطن بين عقرة والزاب الكبير، وعشيرة (الطالباني) ويستقرون بين خانقين وكركوك ، و(زنكنة) والتي تسكن في محافظة كركوك، وغيرها من العشائر الكردية ، التي لازالت تلعب دورها بين الحين والاخر[19].

---

[18] قحطان حسين طاهر، دور العشيرة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الامارات، 2015، بلا صفحة.

[19] احمد حسو، قبائل العراق- دور حاسم في قيام الدولة الحديثة-، DW، 2012، مقال على الموقع الالكتروني، https://www.dw.com/ar ، تاريخ الاطلاع، 15/8/ 2021 ، وكذلك : أكراد العراق الاكثر وتمرداً نفوذاً ، البيان، 2010، مقال على الموقع الالكتروني ، https://www.albayan.ae/one-world/2010-03-08-5 ، تاريخ الاطلاع 2021/8/15

ولوجود نظام التعددية الحزبية في العراق وشدة التنافس فيما بينهم وكل حزب همه الوحيد الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها، هذا الامر فسح المجال لإعادة دور العشائر العراقية بالعملية السياسية، إذ ان لم يعد المرشحون يفكرون بالفوز إلا عن طريق دعم المباشر من عشائرهم، فزجت هذه العشائر بأبنائها ووجهائها في الاحزاب السياسية وتمكنت ان تصل إلى مصدر القرار كوزراء ونواب وموظفين رفيعي المستوى، إلى جانب هذا الامر ان الموظفين العاملين في دوائر الدولة بدأوا يضيفون إلى اسمائهم القابهم العشائرية وذلك لتنامي الشعور لدى الفرد العراقي بالولاء للعشيرة[20].

وكان للعشائر دوراً هاماً ضد سياسات الحكومة المستبدة، إذ انها كانت تدعم التظاهرات التي خرجت بتأريخ 2011/2/25 ضد حكومة (نوري المالكي) والتي كانت منظمة من قبل شباب من محافظات الجنوب والوسط والتي طالبوا فيها بمحاسبة الفاسدين واطلاق سراح المعتقلين والقضاء على البطالة وتحسين الخدمات.

إلا ان الحكومة جابهت هذه التظاهرات بالقمع ، إلا انها سرعان ما عادت لتظهر في المحافظات السنية وبشكل اكثر حدة في نهاية عام 2012 وبداية عام 2013، إلا ان القمع والعنف والاعتقالات للمتظاهرين خرق قيم العشائر وجعلها تفكر بالثأر لإعادة حقوق ابنائها لاسيما في المناطق السنية ففي كانون الثاني من عام 2014 اصدر مجلس الشيوخ ووجهاء قبيلة (البو فهد) بياناً ينص على انضمام أبناء القبيلة إلى صفوف المجلس العسكري لثوار العشائر بالأنبار، وتضمن ايضاً طرد كل عناصر الصحوات الموالين للحكومة من جميع مناطق

[20] European Asylum S Upport Office, Iraq- Security Situation- ,European Union, 2019,p.32.

الانبار، ومن هنا تعاظمت المشكلة وبدأت المواجهات بين الجيش العراقي والمجلس وقوات التدخل السريع[21] .

وفي مدة رئاسة العبادي في عام 2015 خرجت تظاهرات حاشدة في جميع انحاء العراق بسبب تردي الخدمات وانقطاع التيار الكهربائي وانتشار ظاهرة الفساد إلى اعلى مستوياتها، وكان لشيوخ العشائر دور في مكافحة الفساد عبر عقد مؤتمر في محافظة البصرة في شهر ايلول من العام نفسه، إذ دعا العشرات من الشيوخ المؤسسات الرقابية إلى تكثيف جهودها في مكافحة هذه الظاهرة او على الاقل الحد منها، وكشف النائب السابق الشيخ (منصور التميمي) عبر المؤتمر تفاصيل عن ملفات فساد اداري قدمها لهيئة النزاهة من اجل التحقيق فيها[22].

وقبيل انتخابات عام 2018 اشتدت حدة التنافس بين الاحزاب السياسية العراقية في حملاتها الانتخابية وتم التركيز على شيوخ ووجهاء العشائر بحكم سيطرتهم على توجهات الافراد الذين ينتمون اليهم، فتحولت دواوين ومضافات العشائر إلى منابر للدعاية الانتخابية، مما خلق هذا الامر صراع سياسي على كسب المنظومة العشائرية لاسيما في جنوب العراق، إذ عادة ما يدخل المرشح بالهدايا والهبات وقد تكون الهدايا نوعية كـ(قطع اراضي او مسدسات او تعينات لأفراد محسوبة على هذا الشيخ او ذاك).

[21] أحمد عبد الحافظ فواز، التوظيف السياسي للقبيلة في العراق- من الملكية إلى ما بعد صدام-، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد39، العدد450، 2016،ص45.

[22] المصدر نفسه، ص46.

إلا ان هذا الصراع كان اقل حدة في بغداد وذلك بسبب طبيعة مجتمعها المدني، إلا ان سرعان ما امتد هذا الامر ليشمل مدن شمال وغرب البلاد، فأصبحت مضافات العشائر قبلة للأحزاب المدنية والدينية قبل موعد اجراء الانتخابات[23].

ففي محافظة الانبار وقبل مدة اجراء انتخابات عام 2018 بدأت القوى السياسية بالتثقيف لمرشحيهم مستغلين بعض شيوخ العشائر، فقد اكد احد شيوخ العشائر في الانبار (محمود الفهداوي) على قيامهم بعقد مؤتمرات عشائرية من اجل حث ابناء العشائر للمشاركة بالانتخابات واختيار نخبة من الشخصيات كفوءة تعمل لمصلحة المحافظة وليس لمصلحة الاحزاب التي تنتمي اليها، كما اكد الناشط المدني (علي كريم) ان الكتل السياسية في هذه المحافظة مارست ضغوطات كبيرة على شيوخ العشائر من اجل ضمان تصويتهم لمرشيحهم[24].

وان فشل الحكومات المتعاقبة على الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة جعل بعض العشائر تشكك بالمرشحين ففي محافظة ديالى اكد شيخ عشائر العزة (علي البرهان) (ان التجربة السابقة أفرزت كثيراً من الحالات التي لابد أن نأخذها نحن كعشائر بعين الاعتبار، يجب ان نميز بين من استغل موقعه وحتى عشيرته لصالح نفسه ومصالحه، ومن تمكن من المحافظة على العهد)، كما قال (الشيخ برهان) (ان مانلاحظة الان هو رغبة بعدم المشاركة

---

[23] براء الشمري، مضافات العشائر العراقية – منابر دعاية انتخابية مبكرة-، العربي الجديد، 2017، مقال على الموقع الالكتروني، https://www.alaraby.co.uk/ ، تاريخ الاطلاع 2021/7/9

[24] المصدر نفسه.

بالانتخابات، وشيوخ العشائر لن يستطيعوا التأثير في الناخبين وتغيير قناعتهم ودفعهم إلى المشاركة في التصويت إلا بحدود معينة).

واكد شيخ عشيرة البهادل (شياع البهادلي) في محافظة ميسان (ان التوجه الذي يحكمنا كشيوخ عشائر أو كافراد عشائر، هو اننا لا يمكننا بعد الآن التعامل مع الوجوه التقليدية التي اثبتت فشلها في المرحلة الماضية، لأننا اكتشفنا ان السياسيين يخدعوننا، لذلك اتخذنا قراراً بالمقاطعة).

واوضح الشيخ شياع في حديثه (اننا قمنا بترشيح عدد من أبنائنا ممن نثق بهم وسوف ندعمهم طبقاً لتعهدهم بخدمة الناس، وما عدا ذلك فإن هنالك سياسيين اتصلوا بنا لغرض المجيء إلى مضايفنا، لكننا اعتذرنا عن استقبالهم لأن المفروض بالسياسيين ألا تكون صلتهم بالناس وقت الانتخابات فقط) [25].

ان للعشائر العراقية دور بارز ومهيمن في انتخابات عام 2018، إذ ان موقف عشيرة (بني تميم) في البصرة التي تعد من اكبر العشائر في هذه المحافظة من حيث نفوذها ونفوسها يدل على استمرار دور العشائر في الساحة السياسية فعندما قرر الشيخ(مزاحم الكنعان) زعيم عشيرة (بني تميم) الترشح للانتخابات البرلمانية ضمن قائمة (النصر) تم استبعاده من قبل المفوضية العليا للانتخابات وذلك لان (هيئة المسائلة والعدالة) لم توافق على اشتراكه في هذه الانتخابات بحجة ان لديه علاقات سابقة بحزب البعث المنحل.

[25] حمزة مصطفى، العشيرة في العراق تشعل التنافس الانتخابي، جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط، لندن، العدد14340، 2018، ص2.

وادى هذا الامر إلى احتجاجات واسعة من قبل عشيرته والعشائر المتحالفة معها وقدم (الكنعان) طعناً للقضاء حول قرار استبعاده، وبسبب الضغط الذي مارسته عشيرته سمحت له المفوضية بالترشح قبل يوم من اجراء الانتخابات حتى قبل اعلان قرار القضاء، وقد فائز (الكنعان) بهذه الانتخابات بحصوله على (13000) صوت.

ولكن عندما تم اعلان النتائج النهائية للانتخابات من قبل المفوضية لم يظهر اسم (الكنعان) من بين الفائزين وكانت حجة المفوضية ان القضاء لم يحسم الامر بعد بشان قضيته، وقد احتجت عشيرته من جديد من اجل المطالبة بأدراج اسمه من ضمن الفائزين بالمقاعد البرلمانية عن محافظة البصرة، وقدم (الكنعان) مرة اخرى طعناً إلى لجنة القضاء التي تم تعينها للأشراف على عمل المفوضية خلال عملية العد والفرز.

وبعد تصاعد حدة الضغوطات من قبل عشيرته قرر القضاء والمفوضية العليا للانتخابات في شهر اب من العام نفسه اعتبار (الكنعان) فائزاً في تلك الانتخابات وعضواً في البرلمان، وعلى ضوء ذلك يمكن القول ان الزعامات العشائرية استطاعت ان تحافظ على مكانتها ودورها السياسي رغم التغييرات التي طرأت عليها[26].

الخاتمة:

استطاعت العشائر العراقية منذ بداية تأسيس الدولة إلى وقتنا الحالي ان تحتفظ بمكانتها المتميزة ونفوذها الواسع خلال الحكومات المتعاقبة، وبالرغم من

[26] وائق السعدون، مصدر سبق ذكره، ص17.

ان العشائر كانت محترمة وقريبة من قبل الحكومات إلا انها كانت لم تساهم في صنع القرار، ولكن بعد عام 2003 تغير الوضع وتمكنت من ان تكتسح الساحة السياسية، فقد اتسمت العشيرة في هذه المدة بتطورات كبيرة وهائلة في الجانب السياسي عن طريق التوجهات التي تحث على الدعم في الترشيح للانتخابات والانضمام في العمل الحزبي الذي يمهد للوصول للسلطة، وذلك بسبب حاجة الأحزاب السياسية الجديدة لدعم تلك القيادات العشائرية لتوسيع قاعدتها الشعبية في الشارع.

ومن جانب اخر كانت تلك القيادات بحاجة ايضاً لدعم تلك الاحزاب والتيارات من اجل استعادة نفوذها التقليدي، إذ ان من خلال هذا الامر حصل زعماء العشائر على مناصب وزارية ومقاعد نيابية واصبحت قريبة من السلطات ومشاركة بفاعلية في صنع القرار ومؤثرة في العملية السياسية، وكذلك كان للعشائر دور امني مهم بعد الاحتلال الامريكي للبلاد، إذ انها استطاعت نتيجة الظروف التي مرت بها اغلب المناطق التي تعرضت إلى جماعات ارهابية إلى مواجهة هذا الخطر بدعوة ابنائها في الانضمام إلى القوات الامنية، وتشكيل جماعات محلية مسلحة تدافع عن مناطقها وامنها، إذ انها في هذا الامر وحدت افرادها وساندت الحكومة بالاموال والاسلحة والدعم المعنوي، وإلى جانب ذلك ان للعشيرة دور اجتماعي بارز لاسيما في تحقيق الصلح في حالة حدوث النزاعات بين افراد العشيرة الواحدة او بين عدة عشائر.

وعلى ضوء ذلك نقدم جملة من التوصيات بالشكل الآتي:

1. ضبط استعمال الأسلحة من قبل العشائر والقبائل وبالطرق السليمة والتي تتماشى مع روح القانون والأعراف السائدة وتوجهات المراجع من خلال اصدار تشريع او اي اجراء قانوني يحد من هذه الظاهرة، مع الاحتفاظ بالسلاح لدى كبار شيوخ العشائر وفق ضوابط محددة، وبما يتماشى مع تحقيق الأمن المجتمعي والحفاظ على الدور الجهادي والوطني للعشائر العراقية ومساهمتها في تعميق ركائز الأمن العام.

2. اصدار تشريع يمنع من مزاولة نشاطات المتاجرة بالسلاح خارج ضوابط القانون.

3. على العشائر ان تطبق الاعراف التقليدية بما يوفر الامن الداخلي على الطرفين (الجاني والمجني عليه) بهدف ضبط السلوك الاجتماعي، وليس بشكل الذي يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطرف المعتدي، لان هذا الامر سيولد الثأر لدى الطرف الاخير على المدى البعيد .

4. يتوجب على العشائر عدم السماح لانتشار الفساد بين صفوف اعضائها عن طريق اخذ الرشاوي والهدايا من المرشحين للانتخابات من اجل حصول الاخير على الدعم والتأييد والولاء .

قائمة المراجع:

اولاً: الكتب

1. قحطان حسين طاهر، دور العشيرة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الامارات، 2015.

ثانياً: المقالات

1. أحمد عبد الحافظ فواز، التوظيف السياسي للقبيلة في العراق- من الملكية إلى ما بعد صدام-، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد39، العدد450، 2016.

2. حسن سلمان خليفة البيضاني، ضبط سلاح القبائل والعشائر العراقية الدوافع-الأساليب- النظرة المستقبلية، مجلة حمورابي، مركز حراب للدراسات والبحوث، العراق، العدد35، 2020.

3. حمزة مصطفى، العشيرة في العراق تشعل التنافس الانتخابي، جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط، لندن، العدد14340، 2018.

4. عبد الواحد مشعل عبد، بنية القبيلة والتغيرات التي طرأت عليها- بحث انثروبولوجي عن النظام القبلي في محافظة الانبار-، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العراق، العدد101، 2012 .

5. العراق بعد الحشد العسكري- المشهد السني الجديد-، تقرير الشرق الأوسط رقم 74-30 نيسان، 2008.

6. علاء محمد ناجي و طالب عبد الكريم، الدور الاجتماعي للعشيرة في العراق بعد عام (2003)، مجلة جامعة بابل ، كلية العلوم الانسانية، العراق، المجلد 25، العدد2017،2.

7. محمد جميل احمد، التغير البنائي للعشيرة لمرحلة ما بعد داعش- دراسة انثروبولوجية في مدينة بغداد-، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة المستنصرية، المجلد 47، العدد2، 2020.

8. واثق السعدون، الادوار السياسية للعشائر العربية في العراق المعاصر، مركز الدراسات الشرق الاوسط، انقرة، العدد221، 2018.

ثالثاً: مواقع الانترنت

1. احمد حسو، قبائل العراق- دور حاسم في قيام الدولة الحديثة-، DW، 2012، مقال على الموقع الالكتروني، https://www.dw.com/ar، تاريخ الاطلاع 15/8/ 2021.

2. أكراد العراق الاكثر وتمرداً نفوذاً ، البيان، 2010، مقال على الموقع الالكتروني ، https://www.albayan.ae/one-world/2010-03-08-5 ، تاريخ الاطلاع 2021/8/15.

3. براء الشمري، مضافات العشائر العراقية – منابر دعاية انتخابية مبكرة-، العربي الجديد، 2017 ، مقال على الموقع الالكتروني، https://www.alaraby.co.uk/، تاريخ الاطلاع 2021/7/9.

4. جمال عبد الرحيم، تضخم النفوذ القبلي: العراق كله "مطلوب عشائرياً " السفير العربي، البحرين،2019، مقال على الموقع الالكتروني، https://assafirarabi.com/ar/25863/2019/05/30/، تاريخ الاطلاع2021/8/13.

5. رياض هاني بهار، الجيوش العشائرية في العراق وخطرها على الامن العراقي، مؤسسة شفق للثقافة والاعلام، 2020، مقال على الموقع الالكتروني، https://shafaq.com/ar/، تاريخ الاطلاع 2021/7/1.

6. علاء محمد ناجي، الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي، شبكة النبأ،2017 ، مقال على الموقع الالكتروني، https://annabaa.org/arabic/studies، تاريخ الاطلاع 2021/6/30.

7. عمر الجنابي، الدكة والنهوة والفصلية..أعراف عشائرية تهدد نسيج المجتمع العراقي، الخليج أونلاين، مقال على الموقع الالكتروني، https://alkhaleejonline.net/، تاريخ الاطلاع 2021/8/13.

8. مشعل خالد متعب الهذال، العشائر ودورها في بناء المجتمع والدولة، شبكة اخبار العراق، 2018 ، مقال على الموقع الالكتروني، http://aliraqnews.com، تاريخ الاطلاع 2021/6/25.

9. ملهم الملائكة، قبائل العراق- دور حاسم في قيام الدولة الحديثة، قناة DWالالمانية، متاح على الموقع الالكتروني، , https://www.dw.com/ar/تاريخ الاطلاع 2021/7/3.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. European Asylum Support Office, Iraq- Security Situation- ,European Union, 2019.

2. Hosham Dawod,The Sunni tribes in Iraq: between local power, the international coalition and the Islamic State, Norwegian Peacebuilding Resource Center, Norway 2015.

3. United Nations High Commissioner for Refugees,Tribal Conflict Resolation in Iraq,2018,on the link: https://www.refworld.org/pdfid/, Date of visit2021/8/15

4. HusseinD. Hassan, Iraq:Tribal Structure, Social, and Political Activities, CRS Report for Congress,2008.